

النزبية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية من منظور عينة من الموجهين التربويين

الدكتور علي أسعد وطفة

مجلة شؤون عربية : مجلة قومية فصلية

تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

السنة 28 – العدد 109 ربيع 2011 – صص 43-79

التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية في منظور عينة من الموجهين التربويين

- د. علي أسعد وطفة
- د. سعد رغيان الشريع

مقدمة :

تشهد اليوم مسألة التربية على حقوق الإنسان وإدماج المضامين الإنسانية لحقوق الإنسان حضوراً كبيراً في مختلف المحافل العلمية والسياسية في العالم المعاصر. ويأتي الاهتمام المتنامي اليوم بقضية التربية على حقوق الإنسان تحت تأثير الأحداث الدموية التي تشهد تنامياً لا حدود له في مختلف أنحاء العالم⁽¹⁾. فعلى الرغم من تضخم الأجهزة الأمنية الرادعة في العالم إلى أقصى ما يمكن للمرء أن يتصوره تكنولوجيا وعلمياً وعسكرياً، فإن ذلك كله لم يستطع أن يمنع الانتشار السرطاني للعنف والجريمة والإرهاب في مختلف أنحاء العالم، حيث يشهد الواقع سقوط آلاف الأبرياء كل عام تحت تأثير العنف والإرهاب المنظم الذي ينتشر ويتسع ويتضخم باستمرار. وإزاء هذه الأحداث الجسام ولدت عقيدة تربوية معاصرة ترى أن الأنساق التربوية بما

- جامعة الكويت - كلية التربية.
- جامعة الكويت - كلية التربية.

تطوي عليه من فعاليات إنسانية يمكنها أن تواجه المدّ الهائل لموجات العنف والإرهاب في العالم وتحّد من سطوته وهيمته، ومن هذا المنطلق بدأ الساسة والمفكرون، من مختلف المشارب والاتجاهات، يقتنعون اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن التربية يمكنها أن تكون القاعدة الأساسية والمنصة المحكمة لمواجهة العنف والإرهاب في مختلف أنحاء المعمورة. وأصبح واضحاً اليوم أن التربية يمكنها أن تحصن الأجيال ضد التطرف والعنف وأن تؤصل فيهم قيم التسامح والمحبة والسلام⁽²⁾. وقد تأكد أيضاً أنه من الضروري العمل على غرس بذور التسامح والإيمان بحقوق الإنسان في المدرسة لتنشئة أجيال تمنع العنف وترفض كل أشكال القهر والتسلط وسفك الدماء. لقد أدرك الساسة والمفكرون من مختلف المشارب والمنازع أن حقوق الإنسان لا يمكن تأصيلها إلا من خلال التربية التي تمنحها حضوراً قيمياً في عقول الناس ووجدانهم. ذلك أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تعطي ثمارها عبر اللوائح والقوانين الناظمة لها؛ وبالتالي فإن هذه الحقوق يجب أن تتأصل وتتجذر في الأعماق الوجدانية للإنسان؛ كي تصبح حقيقية سلوكية ضاربة في الحياة الاجتماعية والثقافية. فالتربية هي وحدها التي يمكنها أن تحول هذه الحقوق إلى طاقة ثقافية حيّة تفعل فعلها في عقول البشر وفي أنظمة إدراكهم وفي أنماط سلوكهم. وانطلاقاً من هذه الحقيقة التربوية، أخذت المجتمعات الإنسانية والدول العمل على تطوير أنظمتها التعليمية في اتجاه تأصيل حقوق الإنسان وقيم التسامح؛ وعلى هذا الأساس أيضاً تشهد الحياة التربوية في مختلف أنحاء المعمورة حركة دائبة في اتجاه بناء منهجيات جديدة لتعليم حقوق الإنسان واستدماجها في مختلف مناحي الحياة التربوية والتعليمية.

وفي المستوى العربي، يلاحظ المراقبون أن الأنظمة التربوية في العالم العربي تعاني غياباً واضحاً للتربية على حقوق الإنسان، وما تزال هذه التجربة تتلمس خطواتها الأولى في بعض البلدان العربية ولاسيما هذه التي تتبنى توجهات ديمقراطية، وغالباً ما تخطط الدول العربية لإدماج حقوق الإنسان في مناهجها تحت تأثير الأحداث العالمية المشبعة بأحداث العنف والإرهاب، وتحت ضغط توجه عالمي يعمل على تأصيل ثقافة السلام لحماية المجتمعات الإنسانية من مخاطر التطرف والعنف والإرهاب العالمي.

فالحياة التربوية العربية قد تكون مفرغة من المضامين الحقوقية والديمقراطية في كثير من البلدان العربية، وهذه هي الحقيقة التي تؤكدها أغلب الدراسات التربوية الجارية في هذا الاتجاه. فالمدرسة «مؤسسة سلطوية قد لا تشجع عملية التسامح؛ وهي انعكاس للسلطة السياسية

في أي بلد وهي بدورها تقوم بتنشئة الأطفال بما يؤكد قيم هذه السلطة وتطلعاتها⁽³⁾. وفي مجال التأكيد على وضعية التشعب بالعنف فإن المناهج التربوية كما يقول أحد الباحثين: « مشبعة بمفاهيم الحرب، والدمار، والعداوة، والبغضاء، والعنف، والظلم، والكرهية»⁽⁴⁾. وهذا يعني أن المدرسة لا تعدو أن تكون أداة لإعادة إنتاج الأمر الواقع بكل سلبياته واختناقاته التعصبية لصالح النخبة المهيمنة⁽⁵⁾. فهناك أجيال وأجيال قد تمت تربيتها في أجواء غير ديمقراطية فانتقلت سمات التسلط والقمع إلى الشخصية كسمة من سماتها وباتت مع الزمن مروّضة من أجل البقاء بعيدا عن الاضطهاد»⁽⁶⁾. فالمدرسة العربية تسعى إلى إحراز مبدأ الطاعة العمياء والمحافظة على قيم ومعايير المجتمع التي تحافظ على وضعية القهر الاجتماعي؛ فجزء كبير مما يتعلمه التلميذ ليس له علاقة بمحتويات الدروس وإنما يقصد به طلب الطاعة المطلقة وجعل التلميذ يستهلك استهلاكاً سلبياً كل التحيزات الدينية والقيمية والأيدولوجية التي يزرعها أي مجتمع⁽⁷⁾.

فالفلسفة التربوية السائدة تفقد قدرتها على الانسجام مع قيم حقوق الإنسان وتطلعاته إلى السلام والتسامح والاعتراف بالآخر على مبدأ المساواة والكرامة، وهنا لا بد لنا من القول بأن «وعي الآخر والاعتراف بوجوده وبشرعية هذا الوجود، ليس مفهوماً مجرداً، أو رومانسياً، ولا يمكنه أن يكون كذلك، وهذا الوعي لكي يتحقق، ولكي يكون مجدياً، لا بد له من أن يؤسس على تعليم التسامح وحقوق الإنسان التي تتعزز كرامة البشر، وتضمن إمكانية ممارسة هذه الكرامة من خلال التمتع بحقوق واضحة غير قابلة للمصادرة أو الإلغاء، أو التعطيل، أو الانتقاص»⁽⁸⁾.

أولاً: مشكلة الدراسة :

تشهد الحياة التربوية في الكويت نسقاً متكاملًا من الفعاليات الفكرية والنشاطات التربوية في اتجاه دفع الحياة التربوية ديمقراطياً إلى أفضل صيغها وتجلياتها. حيث يعول كثير من المهتمين بالشأن الديمقراطي في المجتمع الكويتي على المؤسسات التربوية والتعليمية لبناء أنساق قيمية ديمقراطية مناهضة لكل أشكال العنف والإرهاب. فالمجتمع الكويتي بقواه التقدمية الراضية لكل مظاهر التعصب والإرهاب والتمييز بمختلف صيغها وتجلياتها يعول اليوم على المؤسسات التربوية في تأسيس قيم إنسانية جديدة تتمحور حول التسامح والسلام وحقوق الإنسان.

وفي دائرة النشاطات والفعاليات المدرسية يلعب الموجهون التربويون دوراً حيوياً وجوهرياً في تسيير العملية التربوية وتوجيه مسارها، وهم بالتالي أكثر الناس خبرة بطوايا وخفايا النظام المدرسي ودلالاته، فهم سدنته ورواده والعاملون فيه والأكثر دراية بمختلف فعالياته، وليس أدل

على ذلك من خبراتهم الطويلة في ميدان التعليم في المدارس حيث يمارسون عملية تصميم المناهج والبرامج ، ومن هذا المنطلق تم اختيار هذه الشريحة من الموجهين للكشف عن ملاحظات تعليم حقوق الإنسان وأوجه الضعف والقوة والقصور في هذا المجال.

وتتمثل المشكلة الأساسية للبحث الحالي في التعرف على واقع المدرسة الكويتية ودورها في تعزيز قيم التسامح وتأسيس قيم حقوق الإنسان ومحاربة التعصب والإرهاب وقيم العنف. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل استطاعت هذه المدرسة وفقاً لآراء الموجهين التربويين أن ترسخ ثقافة حقوقية تسامحية وإنسانية قادرة على وضع المجتمع الكويتي على الطريق في اتجاه بناء مجتمع ديمقراطي تسوده قيم التسامح وحقوق الإنسان.

والسؤال الرئيس الذي يطرح نفسه معبراً عن هذه الإشكالية: هل استطاعت المدرسة الكويتية أن تشكل وعياً تربوياً بحقوق الإنسان ومواثيقها عند طلابها وروادها؟ وما هو واقع وأبعاد مسألة تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية؟ ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة ممنهجة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- 1 - هل تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان؟
- 2 - هل تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان؟
- 3 - إلى أي حد يدرك طلاب المدارس الكويتية بنود ومضامين الدستور الكويتي؟
- 4 - هل تفتقر المناهج المقررة إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها؟
- 5 - هل مناهج المدرسة الكويتية غنية بمضامين الحرية وقيمتها؟
- 6 - هل تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم العدالة والمساواة؟
- 7 - هل تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم المحبة والسلام؟
- 8 - هل تناهض مناهج المدرسة الكويتية قيم التمييز العنصري؟
- 9 - هل تؤكد المدرسة الكويتية مبدأ قبول الرأي الآخر؟
- 10 - إلى أي حد يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة؟
- 11 - هل يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة؟
- 12 - هل يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية؟
- 13 - هل حقوق الإنسان برأي الموجهين ثقافة غربية يجب ألا تعلم للأطفال؟
- 14 - هل يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب؟
- 15 - هل هناك من فروق دالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغيرات: الجنس،

والجنسية، والشهادة العلمية، والخبرة عند الموجهين التربويين؟
هذه الأسئلة المنهجية تشكل الإطار العام لإشكالية الدراسة التي تتمثل في التعرف ميدانيا وإحصائياً على مضامين واتجاهات الموجهين التربويين حول واقع حقوق الإنسان وطموحاتهم حول تعليمها.

ثانياً: أهداف الدراسة وأهميته:

يهدف البحث الحالي إلى تقصي واقع حقوق الإنسان واتجاهاتها في المدرسة الكويتية المعاصرة، وذلك من خلال تشخيص الموقف التربوي للتعليم الكويتي المعاصر من حقوق الإنسان وقيمه المتنوعة، ومدى تمكّن المدرسة الكويتية المعاصرة من مواكبة حركة العصر في تأمين حقوق الإنسان تربوياً في نسق الحياة التربوية في المدرسة الكويتية، وكل ذلك من خلال آراء ومواقف الموجهين التربويين إزاء حقوق الإنسان ومدى حضورها في فعاليات المدرسة ومناهجها وطرق عملها.

وتأتي أهمية البحث الحالي بأنها من الدراسات الطليعية التي تباشر هذه القضية كشفا وتحليلاً في دولة الكويت. ويضاف إلى ذلك كله أن هذه الدراسة تواكب المدّ العالمي التربوي الذي يتواصل في تأكيد التجارب والممارسات والاستراتيجيات التربوية التي تسعى إلى نشر حقوق الإنسان وتعزيزها في التعليم في مختلف أنواعه وفي مختلف بلدان العالم النامي والمتقدم.

ولا بد من الإشارة في هذا الخصوص إلى الجهود الكبيرة والمميزة التي تبذلها القيادة السياسية في الكويت من أجل إدخال حقوق الإنسان في النظام التعليمي، حيث قامت وزارة التربية بتشكيل لجنة وطنية تعمل على تطوير البرامج والأنظمة العلمية لإدخال حقوق الإنسان وتطويرها في نسق الحياة التربوية في النظام التعليمي في مدارس الكويت. وهذا أيضاً يشكل واحداً من عناصر أهمية هذه الدراسة التي تواكب الجهود الوطنية التي تأخذ منحى العمل على إرساء منهجية فعالة لتطوير تدريس حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية.

ثالثاً: منهجية الدراسة:

تجري الدراسة وفقاً لمنهج البحث الوصفي بما يشتمل عليه هذا المنهج من خطوات علمية ومنهجية. وتتمثل خطوات هذا المنهج كما يعلنها ديوبولد فان دالين في فحص الموقف المشكل، ومن ثم تحديد المشكلة ووضع الفروض، واختيار أساليب جمع البيانات وإعدادها، وتقنين أساليب جمع

البيانات وأخيرا وصف النتائج وتحليلها وتفسيرها⁽⁹⁾.

ويهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتشخيصها وإلقاء الضوء على مختلف جوانبها، وجمع البيانات اللازمة عنها مع فهمها وتحليلها من أجل الوصول إلى المبادئ والقوانين المتصلة بها. وغني عن البيان أن هذا المنهج يستجيب لطبيعة القضية المطروحة التي تحتاج إلى خطة ميدانية يتم وفقا لها تحديد الفرضيات ويمكن من اختبار والتساؤلات وفقا لمعطيات البحث وعلى أساس الاختبارات الإحصائية القادرة على الفصل بين مختلف الجوانب الإشكالية للقضية المدروسة.

رابعاً: حدود الدراسة :

يمثل العام الدراسي 2008-2009 الإطار الزمني لهذه الدراسة، وتمثل دولة الكويت بمحافظاتها المختلفة الإطار المكاني للدراسة. ويتحدد مجتمع الدراسة بالموجهين التربويين العاملين في النظام التعليمي الكويتي، وتعالج الدراسة متغيرات الجنس، والاختصاص العلمي والخبرة المتعلقة بالموجهين التربويين .

خامساً: الإطار النظري للدراسة :

1 - في مفهوم حقوق الإنسان :

ظهرت فكرة حقوق الإنسان بصورة منظمة ومتكاملة لأول مرة في التاريخ خلال إعلان الاستقلال الأمريكي في 4 تموز عام 1776 حيث تضمن هذه الإعلان الحقوق التالية: حق الحياة، والحرية ومبدأ المساواة، وحق المشاركة السياسية وحق الرقابة الشعبية على الحكومة. ولاحقا تضمن الدستور الأمريكي بعد الاستقلال عام 1787 بعض حقوق الإنسان مثل: حرية الاعتقاد، وتحريم الرق والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وتعد الثورة الفرنسية 1789 منعطفا تاريخيا في تطور مفهوم حقوق الإنسان. وقد بدأت هذه الوثيقة بالقول « يولد الناس أحرارا ومتساويين في الحقوق»، وأشارت هذه الوثيقة إلى حقوق المساواة، وضمان الحريات، والعدالة الاجتماعية، وحق الملكية، وحق الأمن، والحق في محاربة الظلم والاضطهاد، وحق الشعب بالتصويت والانتخاب والتشريع... الخ. وفي السياق التاريخي يلاحظ أن الدستور الفرنسي في مختلف تجلياته ينطلق من هذه الحقوق ويتضمنها.

وفي 18 حزيران يونيو 1948 صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم صدقت عليه

الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة في 10 كانون الأول ديسمبر سنة 1948، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو بيان حقوق الإنسان المقبول على أوسع نطاق في العالم، والرسالة الأساسية لذلك الإعلان هي أن لكل إنسان قيمة متأصلة. ويحدد الإعلان الحقوق الأساسية لكل شخص في العالم بغض النظر عن عنصره أو لونه أو جنسه أو دينه أو رأيه السياسي، أو أي رأي آخر، أو أصله الوطني أو الاجتماعي، أو ثروته، أو مولده، أو أي وضع آخر. وينص الإعلان على أن تتعهد الحكومات بتأييد حقوق معينة، ليس فقط بالنسبة لمواطنيها، بل أيضاً بالنسبة لأشخاص في بلدان أخرى. وبعبارة أخرى، فإن الحدود الوطنية لا تمثل عائقاً أمام مساعدة الآخرين على التمتع بحقوقهم. ومنذ عام 1948 أصبح الإعلان العالمي هو المعيار الدولي لحقوق الإنسان. وفي عام 1993، أكد المؤتمر العالمي الذي ضم 171 دولة تمثل 99% من سكان العالم التزامه من جديد بإحقاق حقوق الإنسان⁽¹⁰⁾ وينطلق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من فلسفة الحرية كهدف لتحرير الإنسان من الخوف والفاقة والعوز والإكراه، ويضمن له حرية القول والمعتقد⁽¹¹⁾. وقد تضمن الإعلان العالمي الديباجة، وثلاثين مادة تمثل مبادئ حقوق الإنسان في الحرية والعدالة والملكية والمساواة والاعتقاد وحرية الرأي. كما أقر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 25 يونيو/حزيران عام 1993 بالإجماع الإعلان العالمي الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1948، باعتباره المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تصل إليه كافة الشعوب والأمم.

وفي إطار الجهود الحقوقية والسياسية التي سجلت نفسها عبر تاريخ النضال الإنساني بدأ مفهوم حقوق الإنسان يأخذ أبعاداً جديدة ويتطور على نحو سياسي وقانوني بتنوعات كبيرة. ويميز الباحثون اليوم بين ثلاثة أجيال من حقوق الإنسان، ويشمل الجيل الأول الحقوق المدنية والسياسية، وهي الحقوق التي تدور حول الفرد بوصفه إنساناً يعيش في جماعة إنسانية منظمة. أما الجيل الثاني فيشتمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يكتسبها الفرد في سياق حياته في إطار المجتمع. ويشمل الجيل الثالث منظومة حقوقية جديدة ونوعية تبنى على أساس خصوصيات الجماعات الإنسانية⁽¹²⁾.

يشمل الجيل الأول من الحقوق المدنية، الحقوق الأساسية المدنية والسياسية، ومنها: الحق في الحياة والسلامة والأمن، الحق في ممارسة الحياة الدينية، حرية الرأي والتعبير، حرية الاجتماع وحق التجمع، الحق في حماية الحرية الشخصية: ويشتمل هذا الحق بدوره على: الحق في احترام

الحياة الخاصة لكل فرد، والحقوق القانونية العادلة، والحماية القضائية، واللجوء السياسي، والتنقل واختيار مكان الإقامة، وتحريم التعذيب.

أما الحقوق السياسية فهي الحقوق التي تعطي لصاحبها حق الانتخاب والتشريع، والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، والحق في تولي الوظائف العامة على قدم المساواة مع أبناء وطنه والحق في الجنسية.

ويشمل الجيل الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمثل اليوم المضمون الاجتماعي للديمقراطية والتي تؤكد على الحقوق التالية وهي: حق الملكية، وحق العمل، والحق في الإضراب، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والحماية من التعذيب والرق والعبودية، وتحريم السخرة والعمل القسري، والحق في تقرير المصير. ويتمثل الجيل الثالث من حقوق الإنسان: الحق في السلام، والحقوق البيئية والحقوق الفئوية: كحقوق المرأة وحقوق الطفل، وحقوق الأقليات، وحقوق المهاجرين، وحقوق المعوقين.

إن مفهوم حقوق الإنسان يشير إلى مجموعة الحقوق والحريات التي يلزم أن تتاح للفرد فرصة التمتع بها بوصفه فرداً أو إنساناً يعيش في جماعة اجتماعية و سياسية. ومؤدى ذلك، أن هذه الحقوق لا يمكن التنازل عنها، حتى لا يفقد هذا الفرد إنسانيته بوصفه إنساناً حياً اصطفاها الله تعالى وميزه على سائر المخلوقات الأخرى⁽¹³⁾.

ويستخدم اصطلاح «حقوق الإنسان» اليوم للإشارة إلى تلك المطالب التي يتعين الوفاء بها لجميع أفراد المجتمع دون تمييز بينهم على أساس الجنس، أو اللون، أو العقيدة، أو العرق، وهذا يعني أنه يجب على المجتمع أن يمتلك صيغة قانونية اجتماعية تكفل لأفراده جميعاً التمتع بهذه الحقوق.

ويمكن تعريف حقوق الإنسان إجرائياً بأنها منظومة الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المواثيق والعهود الدولية التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة منذ عام 1948 حتى اليوم.

2 - مفهوم تعليم حقوق الإنسان :

عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعليم حقوق الإنسان بأنه: «عملية شاملة ومستمرة باستمرار الحياة، يتعلم بواسطتها الناس في كل مستويات التنمية، وكل شرائح المجتمع، احترام كرامة الآخرين ووسائل ومناهج هذا الاحترام في كل المجتمعات⁽¹⁴⁾. ويرتكز تعريف الجمعية

العامّة لحقوق الإنسان على المبادئ التالية:

- تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
 - تعزيز التفاهم والتسامح والمساواة بين مختلف أفراد المجتمع دون تمييز أو تعصب.
 - تمكين كل الأفراد من المشاركة بفاعلية في مجتمع حر.
 - دفع نشاطات الأمم المتحدة إلى الأمام من أجل حفظ السلم.
- ويمكن تعريف تعليم حقوق الإنسان بأنه منظومة الجهود التربوية التي تبذل في اتجاه تعريف المتعلمين بالمواثيق والمعاهدات والشرعات الدولية والإقليمية والمحلية التي تعرف بحقوق الإنسان وتحض على تطبيقها واحترامها والعمل بموجبها. ويعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام 1948 عصب هذه المواثيق والعهد الدولي الخاصة بحقوق الإنسان.

3 - مفهوم التربية على حقوق الإنسان :

يعد مفهوم التربية على حقوق الإنسان أكثر شمولاً وعمقاً من مفهوم تعليم حقوق الإنسان، حيث يتضمن مفهوم التربية على حقوق الإنسان جميع الممارسات والفعاليات الذهنية والعقلية والاجتماعية والوجدانية التي تؤكد على حقوق الإنسان في الوعي والممارسة. وهذا يشمل في المستوى التعليمي جميع النشاطات والممارسات القيمية الصفية واللاصفية المنظورة والخفية، المستترة والكامنة، والظاهرة والمعلنة، التي تؤكد على قيم ومبادئ حقوق الإنسان، بمعنى أن التربية على حقوق الإنسان تهدف إلى بناء حالة وجدانية معرفية راسخة الجذور في وعي المتعلم وفي تكوينه الوجداني الشعوري واللاشعوري تجعله يتفاني في الدفاع عن حقوق الإنسان وفي ممارستها دون حدود أو قيود. فالتربية على حقوق الإنسان تعني استدماج مبادئ وقيم حقوق الإنسان واتخاذها مرجعية أخلاقية، توجه المواقف وتقود السلوكيات وتوجه الفعاليات الإنسانية للشخصية. ويمكن لنا عبر هذا التصور أن نحدد التكوينات البنوية الإجرائية لمفهوم التربية على حقوق الإنسان:

- معرفة جيدة بالحقوق المتضمنة في المواثيق والعهد الدولي.
- معرفة أساسية بالمنطلقات الفلسفية لهذه الحقوق.
- امتلاك المهارات الأساسية للدفاع عن هذه الحقوق وحمايتها.
- الإيمان العميق بالجدوى الإنسانية والأخلاقية لهذه الحقوق.

ويمكن تعريف التربية على حقوق الإنسان إجرائياً بأنها منظومة الممارسات المعرفية والسلوكية والقيمية المباشر وغير المباشرة الواعية واللاشعورية الظاهرة والكامنة، التي تؤدي إلى تأصيل حقوق الإنسان بمضامينها الديمقراطية في السلوك والحياة والعمل. إنها باختصار عملية بناء الوجدان الديمقراطي الحر في عقل الفرد وفي سلوكه بوصفه كيانا إنسانيا حرا وديمقراطيا.

سادسا : أداة الدراسة :

تم إعداد استبانة للموجهين التربويين تدور حول واقع حقوق الإنسان في التعليم الكويتي المعاصر. وتتطوي هذه الاستبانة على صفحة للبيانات الأكاديمية للموجهين، و تشمل عشرة متغيرات مستقلة تتعلق بالجنس، والجنسية، والاختصاص العلمي، وسنوات الخبرة، والشهادة العلمية.. وقد تكونت الأداة من أربعة عشر بندا حول حقوق الإنسان ومستوى تعليمها في المدرسة الكويتية بالإضافة إلى سؤالين مفتوحين.

1 - صدق الأداة: Validity of the scale: تم حساب الصدق الخارجي وفقا لآراء عدد من المحكمين في كلية التربية وفي كلية الآداب قسم علم الاجتماع في جامعة الكويت، وبعض الزملاء في جامعات عربية أخرى وتم تعديلها وفقا للملاحظات التي أبدتها السادة المحكمون⁽¹⁵⁾. ومن ثم تم حساب صدق المضمون أو صدق المحتوى Content Validity وفقا لمصفوفة الارتباط والاتساق الداخلي لفقرات الأداة. وقد بينت مصفوفة الارتباط الخاصة بالأداة أن الارتباط دال بين مختلف العبارات بنسبة 55 %، واتضح أن الارتباط قد تحقق في مستوى 0.01 بصورة كلية وهذه النتيجة تدل على درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لبنود المقياس.

2 - ثبات الأداة Reliability of the scale: وفيما يتعلق بثبات الأداة Reliability of the scale تم حساب معامل الثبات وفقا لمعادلة كرونباخ ألفا Gronbach Alpha لحساب الثبات، وتعد هذه الطريقة هي الأفضل والأكثر شيوعا لحساب الثبات(Nunnaly 1978)⁽¹⁶⁾. وقد بلغ معامل الثبات للأداة فيما يتعلق بنسق الطموحات 0.615 وهذه النتيجة تشير إلى معامل ثبات عال مناسب.

يشكل الموجهون التربويين، العاملون في المدارس الكويتية المجتمع الإحصائي لعينة الدراسة. وقد بلغ مجموع الموجهين التربويين في النظام التعليمي في الكويت 733 موجهة وموجهة. وقد تم سحب العينة بطريقة المسح الشامل حيث تم الحصول على موافقة وزارة التربية بتوزيع

التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية في منظور عينة من الموجهين التربويين

الاستبانات على جميع الموجهين التربويين العاملين في المدارس العامة في الكويت وقد استجاب لطلب تعبئة الاستبانة 326 موجهاً وموجهة أي بنسبة 44,5% من الموجهين التربويين في مختلف المحافظات والمدارس في النظام التعليمي الكويتي. وقد بلغ عدد الذكور في العينة المسحوبة 195 موجهاً تربوياً بنسبة 59,8% بينما بلغ عدد الإناث 131 موجهة تربوية بنسبة 40,2% (انظر الجدول رقم (1)).

الجدول رقم (1) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغيري الجنس والجنسية ونسبة السحب

الجنس	عدد	كويتي (عينة)	غير كويتي (عينة)	مجموع أفراد العينة	المجتمع الإحصائي	نسبة السحب نسبة العينة إلى المجتمع الإحصائي
ذكور	عدد	81	114	195	362	53.9%
	%	41.5	58.5	100		
إناث	عدد	105	26	131	377	34.7%
	%	80.2	19.8	100		
مجموع	عدد	186	140	326	733	44.5%
	%	57.1	42.9	100		

وزارة التربية الكويتية ، قطاع التخطيط والمعلومات ، إدارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية للتعليم 2007-2008، جدول إجمالي (التواحيه الفنية للمواد) ، ص 264.

ويتضح من الجدول (1) أن الكويتيين يشكلون 57.1% من أفراد العينة مقابل 42.9% للموجهين غير الكويتيين.

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة الكويتية يتبين إحصائياً أن الذكور الكويتيين يشكلون 81.4% إلى مجموع الكويتيين في حين تشكل الإناث الكويتيات نسبة 18.6% بالنسبة إلى مجموع الكويتيين البالغ 140 موجهاً. وفيما يتعلق بأفراد العينة من غير الكويتيين فإن نسبة الذكور تشكل 43.5% مقابل 56.5% للإناث بالنسبة لمجموع غير الكويتيين البالغ 186.

ويبين الوصف الأولي لأفراد العينة من الموجهين أن 41.8% منهم متخصصون في الآداب والعلوم الإنسانية، وأن 24.1% متخصصون في التربية وعلم النفس ، و 8.1% متخصصون بالدين والشريعة الإسلامية، ويسجل اختصاص العلوم والرياضيات نسبة 26.4% من مجموع أفراد العينة.

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة وفقاً للخبرة يبين التحليل الإحصائي للبيانات أن الفئة التي

تمتلك خبرة أقل من 15 سنة بلغت 13 %، وأن 46.3 % يمتلكون خبرة بين 16 و 25 سنة، وبلغت نسبة الذين لديهم خبرة بين 26 و 30 سنة نسبة 14.3 %.

ثامنا: الدراسات السابقة :

1-8 - دراسات عربية :

شهد الميدان التربوي تناميا متزايدا للدراسات و الأبحاث الميدانية التي حاولت أن تتقصى واقع التربية على حقوق الإنسان في المدارس والمؤسسات التعليمية في العالم العربي. وفي مقدمة هذه الدراسات الدراسة التي قدمت في المؤتمر الدولي للتربية في جنيف عام 1994 بعنوان: مشروع إطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان الديمقراطية، حيث أكد هذا المشروع على عدد من الغايات التربوية أهمها: تنمية روح التمسك بالقيم العالمية وأنماط السلوك التي تقوم عليها ثقافة السلام. وتنمية القدرة على تقدير قيمة الحرية وتعزيز المهارات اللازمة لمواجهة تحدياتها. (17).

وتبين دراسة فتحي يوسف مبارك حول «حقوق الإنسان في منهج التاريخ للصف الثالث الثانوي الأدبي في مصر»، أن الواقع الحالي لتدريس حقوق الإنسان بمدارس التعليم العام بمصر يكشف عن حقيقتين هما⁽¹⁸⁾: أولاً: إن موضوع حقوق الإنسان بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية (التعليم الأساسي) يتم تناوله بشكل غير مباشر من خلال الدراسات اللغوية والأدبية والمواد الاجتماعية، ثم يتم تناوله بشكل مباشر - وإن كان جزئياً - بالمرحلة الثانوية شعبة أدبي ضمن مادتي الاجتماع والمواد الاجتماعية (تاريخ - تربية وطنية). ثانياً: إن تدريس حقوق الإنسان بمفاهيمه المتنوعة ليس حاضراً ولا كافياً في واقع التعليم الحالي، إذ من الضروري إحداث مزيد من التوسع لرفعة الاهتمام بهذا التدريس، بحيث يمكن تكوين اتجاهات إيجابية نحو هذه الحقوق فيزداد تمسك الطلبة بها ويقفون ضد أي انتهاك لها.

ويبين محمد سعيد هيكل في دراسته عن «الديمقراطية وحقوق الإنسان في المرحلة الثانوية» أن كثيراً من البلاد العربية تشكو تخلفاً في نظمها التربوية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيره من المجالات، ولكي تقوم النظم التربوية بدورها، فإن هناك مجموعة من المهام التي ينبغي وضعها في عين الاعتبار وهي⁽¹⁹⁾:

- أن يصوغ كل مجتمع فلسفته التربوية الخاصة النابعة من ذاتيته الحضارية والثقافية.
- أن تتحرر النظم التربوية من البيروقراطية والتعقيد التي تسمح للوزارات (على المستوى

المركزي) أن تتدخل في تفاصيل الحياة المدرسية، وتلتزم المدرسة في أن تنفذ توجيهات الوزارة في تسيير العمل المدرسي والتعامل مع التلاميذ.

- أن يضمن النظام التربوي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما وكيفا، أمام جميع السكان دون النظر إلى مستوياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية.

وتبحث دراسة عمران البخاري الموسومة « التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم الثانوي» يبحث عن أسس إدخال حقوق الإنسان في التعليم الثانوي. ويرى أن إدراجها ضمن المناهج التربوية يبقى قرارا سياسيا تتخذه السلطة السياسية، إلا أن هذا القرار لا يكفي في حد ذاته بل يظل بحاجة إلى أن نضفي عليه نوعا من التبرير والشرعية التي تضمن التسليم بهذا النوع من التدريس من قبل القائمين عليه إذ لا شيء يؤكد الانخراط التلقائي في مثل هذه الاختيارات والمبادئ، فالمعلم - شأنه شأن كل الفئات الاجتماعية الأخرى، يحمل مواقف قبلية، مصرحا بها أو غير مصرح، واعية أو لا شعورية، قد تتضارب وهذه القيم. لذلك لا بد أن يبوّج كل منها للتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية بالمرجعيات التي تسنده وتضفي عليه الشرعية المطلوبة⁽²⁰⁾.

ويبين أحمد خليفة بوشرباك في دراسته «حقوق الإنسان وحياته الأساسية في إطار مناهج التعليم في دولة قطر»، أن كثيرا من الدول تسعى في الآونة الأخيرة إلى إيجاد إستراتيجية تربوية تضمن من خلالها وعي المتعلمين بمفاهيم حقوق الإنسان، وعلى رأسها الديمقراطية في إطار برامج نظرية وعملية. وهنا يقع العبء الأكبر في تلك المسؤولية على المدارس التي يمكنها أن تدرس لطلابها الديمقراطية من خلال المنهج الرسمي، والأنشطة الصفية واللاصفية. لذا فهناك جهد كبير ينتظر أولئك الذين يهتمون بالأنظمة التعليمية، حيث أن أي جهد لتعليم الديمقراطية لا بد وأن ينطلق من صورة واضحة متكاملة عما يجب تعليمه وتعلمه. وكذلك الحال بالنسبة للذين يصممون برامج التعليم ويدرسونه، حيث يجب أن يتمتعوا بفهم جيد للديمقراطية⁽²¹⁾.

ويؤكد محمد توفيق سلام عبر دراسته «واقع حقوق الإنسان وحياته الأساسية بالتعليم الثانوي في مصر وصيغة تطويره» على أهمية إعداد المعلم وتدريبه على الأساليب الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، كما يؤكد على ضرورة تعزيز المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في حياة المدرسة، حيث تتضمن التربية والديمقراطية كل منهما الآخر، حيث تتوقف تنمية احترام الحق، وأداء الواجب إلى حد كبير على الروح التي تسود المدرسة، والطريقة التي تعامل بها

التلميذ في المدرسة⁽²²⁾.

أما حسن علي عبد اللطيف فإنه يرى عبر دراسته «حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في مناهج التعليم الثانوي في دولة البحرين»، أن سياسة بناء وتخطيط المناهج بدولة البحرين تقوم على دمج المفاهيم والقضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته في المناهج الدراسية بالمراحل التعليمية الثلاث، وتهدف إلى تنمية إمكانيات الطالب من جميع النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية⁽²³⁾. ويرى ألا ضرورة لإفراد منهج مستقل يعنى بحقوق الإنسان وحرياته، لأن في ذلك تكريسا للجوانب النظرية أو المعرفية، وهذا ما لا نهدف إليه، وإنما نؤكد على ضرورة وضع منطلقات أساسية تكون بمثابة مبادئ وقضايا تهتم بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، تدخل ضمن مجموعة من المقررات والمناهج الدراسية⁽²⁴⁾.

2-8 - دراسات بلغات أجنبية :

تحاول Belarbi Aicha عبر دراستها «حقوق للإنسان في الكتب المدرسية في المغرب: دراسة حالة التعليم الأساسي في المغرب»⁽²⁵⁾، أن ترصد حقوق الإنسان في الكتب المدرسية للتعليم الأساسي في مقررات اللغة العربية والفرنسية والتربية المدنية في المدارس المغربية. كما أنها تقدم رؤية نقدية لوشائج العلاقة بين حقوق الإنسان وبين التحولات الكبرى التي شهدتها المجتمعات الإنسانية منذ نهاية الثمانينات.

وينطلق Berberat, Marc-Alain في دراسته "تربية من أجل حقوق الإنسان في المغرب العربي"⁽²⁶⁾ من أهمية العلاقة بين التربية والسياسة في البلدان المعنية. وهو يبين هشاشة الديمقراطية وقيمها لأنها لم تؤصل في عقلية الشعوب وذهنيتها. ومن هذا المنطلق فإنه يعهد للتربية بأداء هذه المهمة الكبيرة في تأصيل قيم الديمقراطية في العقل والوجدان على أساس أن التربية هي المعنية ببناء الأساس الجماهيري لمفاهيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. هذه التربية يجب أن تنطلق من عملية بناء الإنسان على مبدأ التساؤل وليس على مبدأ تقديم الإجابات الجاهزة.

أما دراسة Kefi Fayza المعنونة «الحق في التربية وتعليم حقوق الإنسان في تونس في عام 1992»⁽²⁷⁾، فإنها تهتم بحق التعليم والتربية في تونس وهي تحلل أوضاع حقوق الإنسان في هذا البلد من خلال ثلاثة مستويات: حق التربية للجميع، والحق في الحصول على تعليم جيد، وعلى التربية

في مجال حقوق الإنسان. والباحثة تقيم الجهود التي بذلتها تونس في مجال التشريعات القانونية والمالية والإنسانية من أجل تطبيق توصيات ومقترحات الأمم المتحدة واليونسكو ولاسيما في مجال التربية للجميع.

وعالجت دراسة **Seck Mustapha** « التربية على حقوق الإنسان: آفاق وتصورات جديدة» *Education aux droits de l'homme: nouvelles idées et horizons*⁽²⁸⁾ مسألة التربية على حقوق الإنسان في إفريقيا، بتناولها منظومة من التصورات التي يمكنها أن تفعل هذه التربية وتجعلها أكثر قدرة وحيوية. حيث يؤكد الباحث منذ البداية على أن التربية على حقوق الإنسان تشكل ظاهرة اجتماعية تشتمل على نسق من المكونات المترابطة للتعليم والبحث والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويرى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يسجل حضوره في مختلف البلدان الفرانكوفونية يجب أن يرتبط بالتعليم جوهريا ولاسيما فيما يتعلق بالحقوق الدستورية.

وتعالج دراسة لويس فيبر «أي توازن يمكن أن يتحقق في تعليم حقوق الإنسان بين الطابع العالمي للمبادئ المتعلقة بهذه الحقوق وبين صيغتها التي تتجلى في سياقها التاريخي والاجتماعي والثقافي في كل بلد»⁽²⁹⁾ العلاقة بين تعليم حقوق الإنسان بصيغتها العالمية وعملية تجسدها في سياقها المحدد، وذلك من خلال من وجهات نظر متعددة. حيث يعالج مسألة العلاقة ما بين العالمية والتعددية ومدى تأثير هذه الثنائية على منطلق العملية التربوية، وانتهاء بتقديم الحلول لتطوير التربية على حقوق الإنسان.

وفي دراسة **Djangi Ahmad** «العنصرية في التعليم العالي في كندا» عام 1993⁽³⁰⁾ نجد تحليلا لأبعاد التعصب العنصري الموجودة في مؤسسات التعليم العالي. وقد بينت هذه الدراسة أن المؤسسات التربوية تعاني من أشكال مختلفة من التعصب التي عززتها خلال التراكمات الثقافية و التاريخية. وقد بينت الدراسة مخاطر الاتجاهات التعصبية في الجامعة والمؤسسات التربوية⁽³¹⁾.

وتبين دراسة **YANG Julia** «الجو التعليمي في جامعة تشيلي وظاهرة انتشار التحيز للجنس الأبيض»، عام 1992⁽³²⁾ أن ظاهرة العنصرية تأخذ اتجاها متناميا في جميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في تشيلي. من أهم النتائج التي أظهرتها هذه الدراسة وجود اتجاهات تعصبية وعنصرية عند الطلاب تجاه الجماعات المخالفين لهم في المستوى الثقافي والعرق. وفي

هذا السياق فإن الطلاب البيض يحملون من رؤية تعصبيه و مشاعر الكراهية والاحتقار ضد الطلاب السود. ومع أن بعض الطلاب البيض لا يأخذون اتجاهها تعصبيا ضد السود، إلا أنهم لا يمتلكون مشاعر إيجابية تجاه الملونين بصورة عامة.

3-8 - تعقيب على الدراسات السابقة :

استفادت الدراسة الحالية من معطيات الدراسات السابقة الميدانية والمنهجية وكان لها أثر كبير في توجيه فعالية الدراسة الحالية نحو غاياتها العلمية المنشودة، فضلا عما بينته هذه الدراسات التي استعرضناها وجود تقصير كبير في مجال تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها في مختلف المؤسسات التربوية العربية كما أنها أبرزت الجهود الكبيرة التي تبذلها المؤسسات الأهلية والحكومية في اتجاه النهوض بالتربية على حقوق الإنسان في مواجهة التحديات الكبيرة التي تخوضها المجتمعات العربية المعاصرة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الدراسات العربية أخذت اتجاهها علميا كاشفا لوضعية التربية على حقوق الإنسان في المجتمعات العربية، وعلى خلاف ذلك أفرزت الدراسات الأجنبية اتجاهها علميا يعتمد على دراسة العلاقات الفرضية بين التربية على حقوق الإنسان ومختلف الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالتنمية المجتمعية في هذه البلدان.

وبين الجرد العام للدراسات السابقة حول التربية على حقوق الإنسان غياب هذه الدراسات نسبيا في المؤسسات التربوية الكويتية ولاسيما من وجهة نظر الموجهين التربويين. وتأتي هذه الدراسة لتشارك في بناء منظومة معرفية حول التربية على حقوق الإنسان في المجتمع الكويتي المعاصر وذلك في ضوء الأحداث والتطورات الاجتماعية والثقافية الحادثة.

تاسعا: نتائج الدراسة :

1-9 - آراء أفراد العينة في مؤشرات تعليم حقوق الإنسان :

تركز العمل في هذا المستوى على تحليل مواقف أفراد العينة من المؤشرات الأربعة عشر لتعليم حقوق الإنسان وفق متغير الجنس، وعلى دراسة طبيعة الفروق الإحصائية لإجابات الموجهين التربويين ودلالاتها في ضوء الفرضيات الصفرية التي طرحت في إشكالية الدراسة. ومن أجل تقديم رؤية واضحة تمّ بناء الجدول رقم(2) الذي يتضمن صورة إجمالية لإجابات أفراد العينة حول مؤشرات الدراسة.

جدول رقم (2) إجابات أفراد العينة عن بنود المقياس حول تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية

مجموع	معارض	محايد	موافق		نص البند	البند	
317	68	25	224	عدد	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان	1	2
100.0	21.5	7.9	70.7	%			
319	81	56	182	عدد	تتطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان	2	6
100.0	25.4	17.6	57.1	%			
320	27	14	279	عدد	يجهل طلابنا بنود ومضامين الدستور الكويتي	3	13
100.0	8.4	4.4	87.2	%			
322	97	38	322	عدد	تفتقر المناهج المقررة إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها	4	42
100.0	30.1	11.8	58.1	%			
323	101	55	167	عدد	مناهج المدرسة الكويتية غنية بمضامين الحرية وقيمتها	5	43
100.0	31.3	17.0	51.7	%			
323	61	40	222	عدد	تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم العدالة والمساواة	6	44
100.0	18.9	12.4	68.7	%			
319	54	32	233	عدد	تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم المحبة والسلام	7	45
100.0	16.9	10.0	73.0	%			
323	71	54	198	عدد	تناهض مناهج المدرسة الكويتية قيم التمييز العنصري	8	46
100.0	22.0	16.7	61.3	%			
323	108	39	176	عدد	تؤكد المدرسة الكويتية مبدأ قبول الرأي الآخر	9	57
100.0	33.4	12.1	54.5	%			
320	25	13	282	عدد	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة	10	62
100.0	7.8	4.1	88.1	%			
321	47	10	264	عدد	يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة	11	63
100.0	14.6	3.1	82.2	%			
317	70	11	236	عدد	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية	12	64
100.0	22.1	3.5	74.4	%			
315	230	10	75	عدد	حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال	13	65
100.0	73.0	3.2	23.8	%			
315	131	21	163	عدد	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب	14	66
100.0	41.6	6.7	51.7	%			

1-1-1 - المؤشر الأول: هل تعزز المدرسة الكويتية حقوق الإنسان.

يأخذ المؤشر الأول صورة سؤال نصه: هل تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان؟ ويهدف هذا السؤال إلى الكشف عن الانطباع العام لأفراد العينة حول الممارسة التربوية للمدرسة الكويتية الخاصة بتعزيز قيم حقوق الإنسان، كما أن السؤال يكشف وبصورة غير مباشرة عن واقع تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية المعاصرة.

يبين الجدول رقم (2) أن الغالبية الكبرى من أفراد العينة 70.7 % يعتقدون أن المدرسة الكويتية تعزز قيم ومبادئ حقوق الإنسان، في حين يعارض هذا التصور نسبة ضئيلة بلغت 21.5 % من أفراد العينة في حين وقفت نسبة هامشية على الحياد من هذه المسألة بلغت 7.9 % من أفراد العينة. ومن المستغرب أن تكون نسبة المؤيدين لفكرة أن المدرسة الكويتية تعزز حقوق الإنسان مع أن المدرسة الكويتية لا تدرس وثائق ومضامين حقوق الإنسان بصورة منهجية في المدرسة. ويبدو هنا أن أفراد العينة يستندون في رؤيتهم هذه إلى التوجه العام للمدرسة وإلى نسق من الممارسات الحية التي تؤكد حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية ضمن أنساق الفعالية التربوية لهذه المدارس.

2-1-1 - المؤشر الثاني: هل تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان؟

يمثل المؤشر الأول تصورا عاما غير محدد حول الممارسة التربوية لمبادئ وقيم حقوق الإنسان. أما المؤشر الثاني الذي نحن بصدده فيحاول أن يبحث في تفاصيل أكثر تحديدا تتعلق بمسألة المقررات ومدى حضور قيم حقوق الإنسان في مضامين هذه المقررات. ففي الجدول رقم (2) يتضح لنا أن 57 % من أفراد العينة يقرون بأن المقررات في المدرسة الكويتية تتضمن الحد الضروري من قيم ومفاهيم حقوق الإنسان ويرفض هذه الفكرة نسبة هامة بلغت 25.4 % وأقلية حيا هامة أيضا بلغت 17.6 %. وهذا يعني وجود إشكالية تتعلق بالمضامين الحقوقية للمقررات المدرسية. وغني عن البيان أنه لا توجد مقررات خاصة بحقوق الإنسان في المدرسة الكويتية وأنه من الصعب تماما تقدير مدى حضور القيم والمبادئ الخاصة بقيم حقوق الإنسان في المدرسة. وبالتالي فإن إجابات أفراد العينة تقدم لنا انطباعات تحكمها تجارب وخبرات الموجهين التربويين في هذا المجال.

3-1-1 - المؤشر الثالث: وعي الطلاب ومدى معرفتهم بنود ومضامين الدستور الكويتي؟

ينطوي الدستور الكويتي على ذخيرة كبيرة من المبادئ والقيم التي تتعلق بمبادئ وقيم حقوق

الإنسان. وبالتالي فإن تدريس هذا الدستور وتعريف الطلاب والناشئة بمضامينه يعد محورا أساسيا من محاور تدريس وتعليم حقوق الإنسان في المنظومة التربوية الكويتية. وحرى بنا في هذا السياق أن نقدم فكرة واضحة عن المضامين الحقوقية التي يعرف بها الدستور الكويتي ويؤكد عليها.

يتضمن الدستور الكويتي في مختلف تكويناته الأساسية تأكيدات واضحة على مبادئ حقوق الإنسان، حيث تبدأ هذه التأكيدات من الديباجة التي تنص علنا على أهمية الأخذ بمبادئ الحرية والمساواة والعدالة. وتؤكد المادة الثانية في الدستور على المضامين الحقوقية للتشريع الإسلامي بوصفه مصدرا وينبوعا للتشريع في الدولة. وجاء التصريح بقيم العدل والحرية والمساواة صريحا في المادة السابعة من الباب الثاني، وبالتالي جاءت هذه القيم تحت عنوان المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي. وهذا يعني أن الركائز الأساسية للدستور الكويتي تتمثل في القيم العليا للحرية والمساواة والعدالة كما ورد حرفيا في المادة السابعة « العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين».

وقد نصت المادة الثالثة عشرة صراحة على حق الإنسان والمواطن في التعليم: « التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه». وتؤكد المادة السادسة عشرة على حق الملكية ورأس المال والعمل: « الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون»، واعتبرها الدستور مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي، وأنها جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية.

ويتضح من هذا العرض أن الدستور الكويتي الصادر في 1962 يتميز بشمولية في تناوله لحقوق الإنسان وإقراره للمبادئ التي أقرها القانون الدولي في مجالات حقوق الإنسان. وهذا يعني أن تدريس الدستور وتعريف الطلاب والناشئة به يدخل في مجال التربية على حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في التعليم الكويتي المعاصر.

وتوضح المعاينة البسيطة للجدول رقم (2) على مفاجأة كبيرة تتمثل في إعلان الأكثرية المطلقة من أفراد العينة من 87.2% أن الطلاب يجهلون بنود ومضامين الدستور الكويتي، بينما أقرت نسبة ضئيلة جدا من أفراد العينة 8.4% رفضا لهذا التصور.

4-1-9 - المؤشر الرابع: هل تفتقر المقررات المدرسية إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها؟

هل تفتقر المقررات المدرسية إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها؟ ما آراء ومواقف أفراد

العينة الموجهون والموجهات من هذا الجانب؟ توافق الأكثرية النسبية 58.1 % من أفراد العينة بأن المقررات المدرسية تقتصر إلى مفاهيم ومواثيق حقوق الإنسان، بينما ترى نسبة مهمة 30.1 % بأن هذه المفاهيم والوثائق حاضرة في المقررات المدرسية، وأن المناهج لا تقتصر إلى المفاهيم والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان وبين اتجاهات الموافقة والرفض يسجل 11.8 % موقفهم في خانة الحياد ولا يبدون رأياً واضحاً في هذا المستوى. والخلاصة أن الأكثرية تقر بأن المقررات فقيرة بمفاهيم ومواثيق حقوق الإنسان.

9-1-5 - المؤشر الخامس: هل مناهج المدرسة الكويتية غنية بمضامين الحرية وقيمتها؟

تمثل قيم الحرية جوهر حقوق الإنسان وغايتها، وبالتالي فإن تدريس حقوق الإنسان تتطلب تأصيل مفهوم الحرية وقيمته. وهذه القيم قد لا تكون واضحة في منهج محدد أو معين ولكن يمكن تأكيد هذا المفهوم بصورة غير مباشرة عبر النصوص والمناهج الخفية للمدرسة. لقد أجاب كما هو مبين في الجدول (2) 51.7 % من أفراد العينة بأن المناهج غنية بقيمة الحرية وعارض هذا الأمر 31.3 % من أفراد العينة وهذا يدل على غياب إجماع ضروري بأن المدرسة الكويتية تؤصل مفهوم الحرية وهذا يدل على نقص كبير في حضور هذا المفهوم في مختل ف المناهج المدرسية. وبالطبع نلاحظ دائماً نسبة لها قيمة إحصائية للمحايد الذين قرروا عدم اتخاذ موقف من هذه التساؤلات الغامضة.

9-1-6 - المؤشر السادس: هل تؤكد مناهج المدرسة الكويتية على قيم العدالة والمساواة؟

عندما يتعلق الأمر بقيمة العدالة فإن الرأي ينهض بوضوح للموافقة على ذلك فالعدالة شيء آخر غير الحرية هنا حيث يعلن 68.7 % أن المناهج تؤكد قيمة العدالة والمساواة، وهنا نلاحظ بأن أفراد العينة يميزون بين مفهوم العدالة ومفهوم الحرية حيث يعلنون حضوراً ضئيلاً للحرية مقابل العدالة والمساواة. ومع ذلك يجب أن ننظر باهتمام إلى نسبة المعارضين التي بلغت 18.9 % وهي نسبة لا يستهان بها وتحمل في ذاتها دلالاتها الخاصة.

9-1-7 - المؤشر السابع: هل تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم المحبة والسلام؟

ومن جديد نرى بأن المدرسة تعلن حضوراً لقيمة المحبة والسلام حيث تعتقد أكثرية مبينة بأن المناهج المدرسية تؤصل هذه القيمة وترفع من أهميتها وقد بلغت نسبة الذين يؤكدون وجود هذه

القيمة %73 بينما عارضها كما هو مبين في الجدول %16.9. وهذا التأكيد على حضور هذه القيمة يؤكد على الدور الإيجابي للمناهج المدرسية في غرس مبادئ المحبة والسلام بين صفوف تلامذتها.

8-1-9 المؤشر الثامن: تناهض مناهج المدرسة الكويتية قيم التمييز العنصري؟

المناهج المدرسية في الكويت تناهض التمييز العنصري هذا ما تعلنه أكثرية من أفراد العينة بلغت %61.3 ومع ذلك بقيت نسبة هامة %22 ترى خلاف ذلك، ورأيها يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. وقد بلغت كما هو مبين في الجدول نسبة المحايدين %16.7 وهي نسبة كبيرة نسبياً لا يمكن أن نتجاهل أهميتها ودلالاتها. فالحياد هنا مؤشر على شكوك لأفراد العينة المستكفين بأن المدرسة تتضمن نصوصاً ومناهج مصادرة للتمييز العنصري.

9-1-9 المؤشر التاسع: هل تؤكد المدرسة الكويتية مبدأ قبول الرأي الآخر؟

يبين الجدول (2) أن أفراد العينة يوافقون على أن المدرسة الكويتية تؤكد مبدأ قبول الآخر بنسبة غير مشرفة أيضاً حيث يعلن %54.6 فقط بأن المدرسة تفعل ذلك وهنا تبدو نسبة المعرضين لهذه الرؤية قوية حيث بلغت %33.4. وهذا يعني أنه لا يوجد إجماع على الممارسة التربوية التي تؤكد مفهوم قبول الآخر وتؤصله. وهذا التصور يدفع إلى الاهتمام بهذه المسألة والعناية بها والكشف عن مدلولاتها التربوية.

10-1-9 - المؤشر العاشر: هل يجب تعليم الدستور الكويتي في المدارس؟

إذا كان الدستور الكويتي مدونة من مدونات حقوق الإنسان ومرجعية من مرجعيات القيم الديمقراطية فإن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا لا يدرس هذا الدستور بمضامينه الحقوقية وبنوده الديمقراطية في المدرسة الكويتية المعاصرة؟ وهل هناك ما يمنع من تدريسه؟ وما رأي الموجهين في تدريسه في المدرسة الكويتية؟ وهذا هو السؤال الذي طرحناه في مستوى المؤشر العاشر على أفراد العينة: هل يجب تعليم الدستور الكويتي في المدارس؟ وقد نظمت إجابات أفراد العينة في الجدول رقم (2).

يبين الجدول رقم (2) أن الأكثرية الساحقة من أفراد العينة %88.1 ترى ضرورة تعليم الدستور الكويتي في المدرسة، وأن نسبة ضعيفة جدا بلغت %7.8 ترفض تدريسه ويقف على الحياد. وهذا يعني أنه يوجد هناك شبه إجماع على أهمية تدريس دستور البلاد في المدرسة كما يوجد شبه إجماع على ضرورة تدريس الدستور وتضمينه في الحياة المدرسية.

11-1-11 - المؤشر الحادي عشر: هل يجب تخصيص مادة مستقلة لتدريس حقوق الإنسان في المدرسة.

يدور جدل كبير بين المربين حول طبيعة تدريس حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، حيث يذهب فريق من المربين إلى التأكيد على تخصيص مادة مقرر منفرد لتعليم حقوق الإنسان في كل مستوى، بينما يذهب فريق آخر إلى إدماج حقوق الإنسان وتنفيذها ضمن المقررات المختلفة المناسبة في كل مرحلة وفصل دراسي. وهناك فريق ثالث يرى أهمية الدمج بين الأسلوبين حيث يرون بأهمية تخصيص مقرر بالإضافة إلى إدراج القيم الحقوقية في مختلف المقررات الدراسية المعنية.

من أجل استفتاء آراء أفراد العينة حول هذه المسألة تم سؤال أفراد العينة في المؤشر الثامن عن موقفهم من تخصيص مادة منفردة لحقوق الإنسان، ثم تم استفتاء رأيهم في إدماج مضامين حقوق الإنسان في مقررات مختلفة في المؤشر الثاني عشر. ويبين الجدول رقم (2) أن الأكثرية المطلقة 82.2% من أفراد العينة يوافقون على أفراد مادة وتخصيصها لتعليم حقوق الإنسان، وفي المقابل رفض هذه الفكرة 14.6% ووقف على الحياد 3.1%. أي بمعنى يوجد هناك شبه إجماع على أهمية تخصيص مقرر مستقل لتدريس حقوق الإنسان في المدرسة.

12-1-9 - المؤشر الثاني عشر: يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية؟

تلح بعض التجارب العالمية في تدريس حقوق الإنسان على المدخل الإدماجي، أي توزيع مفردات حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية والأدبية. ومن أجل تحديد موقف أفراد العينة من هذه المسألة تم بناء المؤشر التاسع الذي ينص على العبارة التالية: يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية.

واتضح من الجدول رقم (2) أن الغالبية الكبرى من أفراد العينة 74.4% يوافقون على دمج حقوق الإنسان في مقررات المواد الاجتماعية على حين رفضه 22.1% من أفراد العينة، ووقف 3.5% على الحياد.

ويتضح من ذلك وجود اتجاه كبير من قبل أفراد العينة لتدريس حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية. فالمدرسة الكويتية تعزز تعليم حقوق الإنسان وتؤكد كما تعلن الأكثرية الساحقة من أفراد العينة. كما يؤكد أفراد العينة أيضاً على أهمية تعليم الدستور الكويتي، وتخصيص مقرر

لحقوق الإنسان، ومن ثم دمج قيم حقوق الإنسان في المواد الاجتماعية. وفي الوقت نفسه يؤكد أفراد العينة على أهمية تدريس حقوق الإنسان ولاسيما الحقوق التي تقرها الشريعة الإسلامية.

9-1-13 - المؤشر الثالث عشر: هل حقوق الإنسان ثقافة غريبة يجب ألا تعلمها لأطفالنا؟

يؤكد أفراد العينة في المؤشر الخامس بأغلبية مطلقة بلغت حوالي 88.1% تقريبا على أهمية تعليم الدستور الكويتي في المدرسة بوصفه مدونة من مدونات حقوق الإنسان. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل هناك من يرفض تدريس حقوق الإنسان في المدرسة نظرا لكونها ثقافة غريبة وافدة من بلدان أجنبية. وقد تمت صياغة السؤال الكاشف عن هذه المسألة بصيغة النفي نظرا لحساسية هذا الجانب وأهميته في الآن الواحد. وقد جاء السؤال على النحو التالي: حقوق الإنسان ثقافة غريبة يجب ألا نعلمها للأطفال؟

نستشف من معطيات الجدول رقم (2) أن الغالبية الكبرى من أفراد العينة يؤكدون عبر صيغة النفي المنظمة للسؤال أنهم يوافقون على ضرورة تدريس حقوق الإنسان على الرغم من خلفياتها الغربية. لقد أعلن 73.0% من أفراد العينة رفضهم لفكرة عدم تدريس حقوق الإنسان للأطفال بوصفها ثقافة غريبة وافدة. وفي المقابل وافق 23.8% من أفراد العينة على عدم تعليم حقوق الإنسان بوصفها ثقافة غريبة وافدة. والاتجاه العام كما هو واضح هو قبول تدريس حقوق الإنسان بغض النظر عن خلفيتها الثقافية الغربية.

9-1-14 - المؤشر الرابع عشر: يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب؟

يرمز المؤشر السابع إلى سؤال إشكالي قوامه: يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب؟ وهذا السؤال يتقاطع مع السؤال السابق ويتكامل معه. ويبدو أن السؤال بصيغته هذه قد نبه المستفتين من أفراد العينة إلى الطابع الأيديولوجي لحقوق الإنسان ونبه إلى الجدل القائم حول هذه المسألة.

9-2 - تأثير المتغيرات المستقلة:

لقد قمنا باستعراض استطلاعي لإجابات أفراد العينة حول الأسئلة الأربعة عشرة التي

طرحناها عليهم حول مختلف قضايا التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية. وفي هذا المستوى سنعمل على تحليل تأثير المتغيرات المستقلة لأفراد العينة في مستوى إجاباتهم وتحليل الفروق الإحصائية الممكنة في إجاباتهم. وهنا سنتناول تأثير متغيرات الجنس والجنسية والاختصاص العلمي وعدد سنوات الخبرة.

9-2-1 - تأثير متغير الجنس في مواقف الموجهين من إشكالية تدريس حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية :

ومن أجل تقديم صورة إجمالية لتأثير متغير جنس الخبراء في آرائهم حول من تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية تم بناء الجدول رقم (3) الذي يتضمن نتائج الفروق الإحصائية وفقا لاختبار T-Test التائي.

الجدول رقم (3) القيمة التائية T-Test لإجابات أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس

متغير	الجنس	عدد أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	الدلالة
الجنس	ذكور	195	53.5179	7.68674	2.309	324	0.02
	إناث	131	51.3206	9.41461			

يبين الاختبار التائي وجود فروق دالة إحصائية بين الجنسين فيما يتعلق بإجمالي المؤشرات حيث بلغت القيمة التائية كما هو مبين في الجدول 2.309 وهي دالة في مستوى 0.02 لـ 423 درجة حرية.

وهذا يعني أن فروقا جوهرية وجدت بين الجنسين في نظرتهم لواقع حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية. ويعزى هذا الفرق إلى رأي إيجابي أكثر للذكور من الإناث فيما يتعلق بأهمية تدريس حقوق الإنسان، حيث بلغ متوسط الذكور 53.51 مقابل 51.32 عند الإناث. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الذكور يتبنون رأيا إيجابيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان في المدرسة وفي مختل فالمؤشرات مجتمعة.

ومن أجل التحديد الدقيق لوضعية الاختلاف في الرأي بصورة منفصلة قمنا بحساب كاي مربع Chi Square Tests لكل بند من البنود وتم وضعه في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) نتائج اختبار كاي مربع Chi Square Tests لدلالة الفروق الإحصائية

عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات تعليم حقوق الإنسان وفقاً لمتغير الجنس

البند	نص البند	قيمة كا 2 المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	طبيعة الدلالة	اتجاه الدلالة
2	1	4.270	2	0.11	غير دالة	
6	2	0.532	2	0.79	غير دالة	
13	3	5.205	2	0.07	غير دالة	
42	4	10.107	2	0.00	دالة	لصالح الذكور
43	5	17.016	2	0.00	دالة	لصالح الذكور
44	6	5.095	2	0.07	غير دالة	
45	7	4.076	2	0.13	غير دالة	
46	8	6.617	2	0.03	دالة	لصالح الذكور
57	9	12.241	2	0.00	دالة	لصالح الذكور
62	10	4.835	2	0.08	غير دالة	
63	11	857.	2	0.65	غير دالة	
64	12	2.961	2	0.22	غير دالة	
65	13	229.	2	0.89	غير دالة	
66	14	5.837	2	0.05	غير دالة	

ويتبين من الجدول أن التباين الجوهري بين الجنسين قائم في أربعة مؤشرات (4-5-8-9). وهي المؤشرات التي أعلن فيها الذكور موافقة أكبر على بنودها قياساً للإناث. ويمكن لنا في هذا السياق أن نفسر هذا التباين بأن الذكور أكثر ميلاً إلى تأكيد الطابع الإيجابي للمدرسة الكويتية فيما يتعلق بدورها في تعزيز حقوق الإنسان. ومما لا شك فيه أن تفسير هذا الأمر قد يعود إلى تدخل متغيرات وسيطة مثل الاختصاص والجنسية والخبرة.

كما يمكن القول بأن الاختلاف في البنود الأربعة تقل أهميته لو أخذنا المؤشرات الأربعة عشر دفعة واحدة، فهناك عشرة بنود يتفق بها أفراد العينة من الجنسين وهذا يعني تأكيداً للفرضية الصفرية التي طرحناها على مستوى المحور بكامله.

2-2-9 - آراء أفراد العينة في مؤشرات تعليم حقوق الإنسان وفق متغير الجنسية :

يشكل المعلمون والمعلمات الوافدون شريحة مهمة في بنية النظام التعليمي الكويتي حيث يلعب هؤلاء المعلمون دوراً حيوياً في توجيه النظام التربوي في دولة الكويت. ومن الأهمية بمكان أن نكشف عن تأثير متغير الجنسية في اتجاهات ومواقف أعضاء الهيئة التعليمية من تعليم قيم ومبادئ حقوق الإنسان في الكويت. ومن أجل الكشف عن تأثير متغير الجنسية تم بناء الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) القيمة التائية T-Test لإجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنسية

المتغير	الجنسية	عدد أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	الدالة
الجنسية	كويتي	51.1828	8.70346	51.1828	3.631	324	0.00 دالة
	غير كويتي	54.5643	7.79061	54.5643			

يبين الاختبار التائي وجود فروق دالة إحصائية بين الجنسين فيما يتعلق بإجمالي المؤشرات حيث بلغت القيمة التائية كما هو مبين في الجدول 3.631 وهي دالة في مستوى 0.00 لـ 423 درجة حرية. ويتضح من خلال المتوسطات أن هذا الاختلاف الجوهري يعود لصالح رأي إيجابي للموجهين غير الكويتيين في أغلب بنود الاستبانة حيث يبدي الموجهون الأجانب رأياً إيجابياً وحماساً أكبر من زملائهم الكويتيين إزاء تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية. ومن أجل تقديم تصور أعمق لهذا التباين الجوهري وتحديد البنود التي يقع فيها هذا التباين قمنا بحساب كأي مربع لكل بند من بنود الاستبانة وتم بناء الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) نتائج اختبار كاي مربع Chi Square Tests لدلالة الفروق الإحصائية عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات تعليم حقوق الإنسان وفقاً لمتغير الجنس

البند	نص البند	قيمة كا 2 المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	طبيعة الدلالة	اتجاه الدلالة
2	1	2.267	2	0.32	غير دالة	
6	2	7.393	2	0.02	دالة	
13	3	12.52	2	0.00	دالة	
42	4	4.186	2	0.12	غير دالة	
43	5	12.17	2	0.00	دالة	
44	6	9.224	2	0.01	دالة	
45	7	6.356	2	0.04	دالة	
46	8	8.514	2	0.01	دالة	
57	9	31.91	2	0.00	دالة	
62	10	4.750	2	0.09	غير دالة	
63	11	155.	2	0.92	غير دالة	
64	12	2.849	2	0.24	دالة	
65	13	2.365	2	0.03	دالة	
66	14	5.611	2	0.06	غير دالة	

ويتضح من الجدول وجود فروق دالة إحصائية بين الموجهين وفقا للجنسية في ثمانية بنود من أصل 14 وهذا يدل على عمق وجوهية التباين بين المجموعتين. ويمكن تفسير هذا الأمر بأن الموجهين الأجانب ينزعون بدرجة أكبر إلى تطبيق حقوق الإنسان في المدارس الكويتية، كما أنهم أكثر نقدا لأوضاع التربية على حقوق الإنسان من الموجهين الكويتيين. فالموجهون الأجانب وبحكم تجربتهم الطويلة واطلاعهم على تجارب بلدانهم وتجربة الكويت قد يمتلكون رؤية أكثر اتساعا وشمولا من الموجهين الكويتيين في مجال الرؤية النقدية للأنظمة التعليمية وللممارسة الحقوقية في التعليم .

9-2-3 - تأثير متغير الاختصاص العلمي للموجهين التربويين.

يفترض بالاختصاص العلمي للموجهين أن يكون مؤثرا في إجاباتهم حول قضية تعليم الإنسان، فتعليم حقوق الإنسان أمر إنساني يرتبط أكثر بالعلوم الإنسانية ويحمل أحيانا طابعا أيديولوجيا ومن هنا تؤثر الخلفية العلمية للموجهين ربما في نظرتهم إلى مسألة حقوق الإنسان في المدرسة. ومن أجل الكشف عن الفروق الإحصائية في إجابات أفراد العينة حول المقياس بكامله قمنا بحساب تحليل التباين أنوفا من أجل دراسة وتحليل الفروق الإحصائية كشفا عن تأثير الاختصاص العلمي للموجهين.

الجدول رقم (7) تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول مؤشرات التعليم على حقوق

الإنسان في المدرسة الكويتية وفقا لمتغير الاختصاص العلمي للموجهين التربويين

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	د.الحرية	مجموع المربعات	اتجاه التباين
0.087	2.208	159.766	3	479.298	بين المجموعات
		72.373	303	21928.975	داخل المجموعات

يبين التحليل الإحصائي تجانس إجابات أفراد العينة حيث لا توجد وجود فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة وفقا لاختصاصهم العلمي. وهذا يعني أن متغير الاختصاص لا يؤثر في إجابات أفراد العينة ومواقفهم إزاء التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية.

9-2-4 - تأثير متغير الخبرة المهنية للموجهين التربويين.

هل يؤثر متغير الخبرة في مواقف أفراد العينة من التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية؟ وما حدود هذا التأثير؟ من أجل الإجابة عن هذا السؤال توجب علينا حساب تحليل

التباين متعدد الاتجاه وقد تم بناء الجدول رقم (8) ويتضمن نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه. **الجدول رقم (8) تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول مؤشرات التعليم على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية وفقا لمتغير سنوات**

اتجاه التباين	مجموع المربعات	د. الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	849.705	3	283.235	4.045	008.
داخل المجموعات	22269.317	318	70.029		

يبين التحليل الإحصائي تباين إجابات أفراد العينة جوهريا حيث توجد فروق دالة إحصائيا بين أفراد العينة وفقا لسنوات الخبرة. وهذا يعني أن متغير سنوات الخبرة يؤثر في إجابات أفراد العينة ومواقفهم إزاء التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية.

ومن أجل تفسير طبيعة هذه الدلالة واتجاهها تم بناء الجدول رقم (9) الذي يتضمن المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول واقع التربية على حقوق الإنسان وفقا لسنوات الخبرة.

الجدول رقم (9) متوسطات إجابات أفراد العينة عن بنود الاستبانة وفقا لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	المتوسط	العدد	الانحراف المعياري
من سنة إلى 15 سنة	49.0238	42	11.53254
من 16 سنة إلى 25	52.5101	149	8.10707
من 26 إلى 30	53.3412	85	8.08077
من 31 سنة وما فوق	55.0000	46	5.97030
مجموع	52.6304	322	8.48657

يبين الجدول (9) أن عامل الخبرة يؤثر وبالتالي فإنه كلما ازدادت سنوات الخبرة للموجهين كلما أدى ذلك إلى ولادة اتجاهات نقدية وإيجابية أكبر نحو تعليم حقوق الإنسان في المدرسة.

9-3 - تحليل معطيات السؤال المفتوح:

تضمنت الاستبانة سؤالين مفتوحين حول أوضاع التربية على حقوق الإنسان في المدرسة وذلك للكشف عن بعض التصورات الممكنة وبعض القضايا الحقوقية التي تفرص نفسها في هذا المستوى.

وقد نص السؤال الأول على التالي:

1 - برأيكم ما هي الجهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي يجب تدريسها في المدرسة؟

2 - ما اقتراحاتكم التي يمكن أن تقدموها في مجال التربية على حقوق الإنسان. وقد تمّ تفريغ البيانات وتمّ تنظيمها حيث تمّ دمج نتائج السؤالين في الجدول رقم (10). الجدول رقم (10) تفريغ السؤال المفتوح للموجهين التربويين حول قضايا التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية

البند	العبارة	موافق
20.19	500	تعليم حقوق الإنسان بناء على الشريعة الإسلامية
15.05	373	رفض كل أنواع التمييز وأشكاله والمساواة بين الناس كافة
11.22	278	تعليم حقوق الإنسان كمنهج مبسط وتعريف الطلاب بالمنظمات الدولية
9.61	238	احترام آراء الآخرين
6.86	170	إشاعة أجواء الديمقراطية في المدرسة
6.06	150	تعليم الدستور الكويتي والحقوق العامة في الدولة
5.77	143	حرية العقديّة وعدم التعصب الديني والمذهبي
3.63	90	التركيز على مفهوم الديمقراطية
3.59	89	تأصيل مفهوم العدالة الاجتماعية
3.51	87	عقد ندوات ومحاضرات عامة حول حقوق الإنسان ووضع منشورات كتيبات لذلك
3.03	75	المساواة بين الرجل والمرأة
2.30	57	الدفاع عن المظلومين أيا كان انتماءهم
1.86	46	التعريف بحقوق الأسرى والاهتمام بهم
1.78	44	غرس القيم الإنسانية في نفس الطالب
1.61	40	حق تقرير المصير
1.21	30	تعريف الطلاب بمفهوم الأمن الإنساني وعدم الاعتداء على الدول
0,97	24	مبدأ الشورى وحرية اختيار الحاكم
0.93	23	حقوق المرأة والطفل
0.81	20	وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ورفض الوساطة والمحسوبية
100	2477	مجموع

يشدد الموجهون التربويون في السؤال المفتوح على أهمية تدريس حقوق الإنسان وفقاً لمبدأ الشريعة الإسلامية في إجاباتهم ويتضح من الجدول أن الطابع الإسلامي لتعليم حقوق الإنسان يحتل المرتبة الأولى : 20 % من المفردات أكدت الطابع الإسلامي للتربية على حقوق الإنسان. وجاءت فكرة رفض كل أنواع التمييز وأشكاله والمساواة بين الناس كافة في المرتبة الثانية بنسبة 15.05 % . وقد ركز المستفتون على فكرة تعليم حقوق الإنسان كمنهج مبسط وتعريف الطلاب بالمنظمات الدولية في الثالثة وبنسبة مئوية بلغت 11.22 % ثم تلاها احترام الآخرين بنسبة 6.86 % ، فإشاعة أجواء الديمقراطية في المدرسة بنسبة 6.86 % من المفردات. ويلاحظ عبر الجدول أن حقوق المرأة والطفل أخذت مرتبة دنيا (المرتبة 18) وبنسبة 0.93 وهذا أمر يدعو إلى التساؤل في مجتمع ما زالت فيه حقوق المرأة والطفل في المستويات الحقوقية الدنيا.

وعلى الرغم من أهمية ما ورد في الجدول من عناصر إلا أنه يجب علينا أن نلفت الانتباه بأن أحداً من الموجهين لم يذكر في بياناته تسمية لأي من العهود والمواثيق الدولية التي يمكن أن تدرس في المدرسة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو أي من الاتفاقيات الدولية المهمة، وهذا يدل على ضعف كبير في الثقافة الحقوقية للموجهين التربويين أنفسهم.

10 - خلاصة ورؤية شمولية /

من أجل تقديم رؤية شمولية لمجمل معطيات المقياس، تم بناء الجدول رقم (11) الذي يستعرض النسب المئوية لإجابات أفراد العينة على مؤشرات المقياس الأربعة عشر وفقاً لتسلسل واضح يتدرج من النسب العليا إلى النسب الدنيا.

ويتضح عبر الجدول (10) أن الموجهين يركزون جوهرياً على أهمية تدريس الدستور الكويتي حيث يحتل هذا المؤشر المرتبة الأولى من حيث أهميته بين مؤشرات الدراسة حيث يحظى هذا المؤشر أعلى نسبة مئوية من الموافقة 88.1 % . ويؤكد أفراد العينة في المؤشر الثاني على أن الطلاب يجهلون الدستور الكويتي بمضامينه الحقوقية المختلفة. ويلاحظ في هذا السياق أن الموجهين يؤكدون أهمية تدريس حقوق الإنسان كما أنهم يؤكدون إفراز مقرر لتدريسها حيث يحتل هذا البند المرتبة الثالثة وبنسبة مئوية قدرها 82.2 % . كما يؤكدون في البند الرابع أيضاً الأمر نفسه من حيث أهمية إدماج حقوق الإنسان في المواد الاجتماعية 74.4 % .

وفي البنود الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع يوجد تأكيد كبير على أن المدرسة الكويتية تؤكد مضامين وقيم حقوقية إنسانية متنوعة مثل العدالة والمساواة ومقاومة العنصرية والتمييز العنصري.

الجدول رقم (11) رؤية إجمالية متسلسلة لإجابات أفراد العينة عن جميع

مؤشرات المقياس

البند	نص البند	موافق%	محايد%	معارض%	مجموع
1	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة	88.1	4.1	7.8	100
2	يجعل طلابنا بنود ومضامين الدستور الكويتي	87.2	4.4	8.4	100
3	يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة	82.2	3.1	14.6	100
4	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية	74.4	3.5	22.1	100
5	تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم المحبة والسلام	73.0	10.0	16.9	100
6	حقوق الإنسان ثقافة غير غربية ويجب أن نعلمها للأطفال	73.0	3.2	23.8	100
7	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان	70.7	7.9	21.5	100
8	تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم العدالة والمساواة	68.7	12.4	18.9	100
9	تناهض مناهج المدرسة الكويتية قيم التمييز العنصري	61.3	16.7	22.0	100
10	تقتصر المناهج المقررة إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها	58.1	11.8	30.1	100
11	تتطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان	57.1	17.6	25.4	100
12	تؤكد المدرسة الكويتية مبدأ قبول الرأي الآخر	54.5	12.1	33.4	100
13	مناهج المدرسة الكويتية غنية بمضامين الحرية وقيمها	51.7	17.0	31.3	100
14	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب	51.7	6.7	41.6	100

ولكن وتيرة الأهمية تنخفض كثيرا في البنود الخمسة الأخيرة فالمنهج المدرسية تقتصر إلى مفاهيم حقوق الإنسان حيث يؤكد هذا الأمر 58.1 %، وهي تنطوي على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان 57.1 %، وهي تؤكد مبدأ قبول الرأي الآخر بنسبة 54.5 %، وتنخفض هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها عندما يتعلق الأمر بالحقوق الشرعية في الإسلام حيث يوافق فقط على هذا الأمر 51.7 %.

هذه الرؤية التي يقدمها الموجهون لحقوق الإنسان في المدرسة تبدو لنا واقعية جدا وتعبّر عن ملامح الصورة الحقيقية لواقع تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها في المدرسة الكويتية المعاصرة. فالموجهون عبر النسب المئوية التي أظهرتها النتائج يعلنون الحاجة الكبيرة إلى تبني منهج للتربية على حقوق الإنسان وهم عبر إجاباتهم يقدمون رؤية نقدية لواقع هذا التعليم الذي يفترق نسبيا إلى منهج حقيقي للتربية على حقوق الإنسان.

وقد بينت نتائج السؤال المفتوح تركيز (الجدول 10) على تركيز شديد حول مفهوم التربية الحقوقية الإسلامية التي تضع الحقوق الدولية في موازنة واضحة مع الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية السحاء. وقد بينت هذه النتائج تركيز الموجهين على أهمية تعليم الدستور وإدراج مادة لحقوق الإنسان ومن ثم إدماجها في التعليم بصورة عامة.

حادي عشر: توصيات الدراسة ومقترحاتها:

تأسيسا على النتائج التي أفرزتها الدراسة الحالية يمكن الخروج بالتوصيات والمقترحات التالية:

- العمل على تعريف الطلاب والناشئة بالدستور الكويتي ووضعه في متناول الطلاب والمعلمين لما يتضمنه من قيم ومضامين حقوقية وديمقراطية تتسم بطابع الضرورة والأهمية.
- التأكيد على تخصيص مقرر لحقوق الإنسان في مختلف المدارس بمستويات مختلفة متكاملة.
- إغناء المواد والمقررات الأدبية والاجتماعية بمضامين حقوقية وتسامحية وديمقراطية تؤدي إلى تطوير الوعي بالمعاني النبيلة للقيم الإنسانية والحقوقية.
- تأكيد الفعاليات التربوية ذات الطابع الديمقراطي والإنساني في مختلف مناحي الحياة المدرسية والنشاطات التربوية الفعالة في حياة الطلبة وممارساتهم التربوية اليومية.

- تخصيص يوم مدرسي للمذاكرة في حقوق الإنسان والدستور الكويتي في اتجاه بناء وعي طلابي مؤمن بهذه الحقوق وقادر على ممارستها.
- التأكيد على الشرعات الدولية لحقوق الطفل والمرأة والمعوقين وتخصيص يوم مدرسي في المدارس الابتدائية يكرس لحقوق الطفل.
- إغناء نصوص التربية الإسلامية بالقيم الإسلامية التسامحية والإنسانية التي تركز على نبذ العنف والإرهاب وتأكيد قيم السلام والمحبة والتسامح.
- إجراء دراسات معمقة في مجال حقوق الإنسان في الكويت لتشمل جميع قطاعات الحياة الاجتماعية من أجل تقديم صورة تربوية وسوسولوجية أكثر شمولاً لحقوق الإنسان في المجتمع.
- الاستفادة من جميع الخبرات الدولية والعربية في مجال حقوق الإنسان وتعزيز قيم السلام والتسامح ونبذ العنف.
- تأهيل المعلمين والمربين تأهيلاً علمياً متقدماً في التعرف على أفضل الطرق في تعليم حقوق الإنسان وتأكيد القيم الديمقراطية في وعي الناشئة.
- توجيه جانب هام من الفعاليات الإعلامية في الكويت في اتجاه تعزيز تصورات الأطفال والناشئة بمضامين حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية المؤسسة لها.
- تخصيص مقرر جامعي في جامعة الكويت والمؤسسات التعليمية الجامعية لتدريس حقوق الإنسان والتعريف بأحدث مستجداته عربياً وعالمياً.
- عقد مؤتمرات طلابية حول مسألة حقوق الإنسان وأشكال تداولها تربوياً واجتماعياً.

الهوامش:

1. Andreopoulos, George J., and Richard Pierre Claude, eds. Human Rights Education for the Twenty-first Century. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1997
2. Brown, Margot. Our World, Our Rights: Teaching About Rights and Responsibilities in the Elementary School. New York: Amnesty International USA, 2000
3. لبنى القاضي، التسامح في التنشئة الاجتماعية للأطفال، ضمن: تربية التسامح وضرورة التكافل الاجتماعي، (صص 93-115) الكتاب السنوي العاشر 1994، ص 109.
4. قاسم الصراف، المفاهيم التربوية المتعلقة بالتسامح في مناهج المرحلة الابتدائية، مجلة التربية، عدد 13، إبريل/نيسان، 1995، (صص 6-14).

5. خلدون النقيب، المشكل التربوي المشكل التربوي والثورة الصامتة، المستقبل العربي، عدد 174، آب/ أغسطس، 1993، (ص ص 67-86)، ص 83.
6. انظر المنار، السنة 7، العدد 70، تموز آب، 1993 (ص ص 26-29)
7. خلدون حسن النقيب، المشكل التربوي والثورة الصامتة، مرجع سابق، ص 70.
8. حسن علي إبراهيم، تربية التسامح وضرورات التكافل الاجتماعي الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي العاشر، الكويت، 1994 - 1995، ص 16.
9. ديوبولد ب فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وسلمان الخضري الشيخ وطلعت منصور غبريال، مكتبة الأنجلو المصرية، 1996، ص 292 و293.
10. وقعت على هذا الإعلان في البداية عند صدوره 48 دولة ثم وقفت عليه سائر دول العالم بعد حصولها على الاستقلال.
11. عادل شعبان، حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأصول هذه الحقوق في الإسلام، عالم الفكر، العدد 3، أكتوبر نوفمبر ديسمبر، 1972، (صص 177-202)، ص 182.
12. سعاد محمد الصباح، حقوق الإنسان في العالم المعاصر، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الصفاة، الكويت، الطبعة الثانية، 1997، ص 58.
13. سعاد محمد الصباح: حقوق الإنسان في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 50.
14. فيليسا تيبس: نماذج في طور البروز لتعليم حقوق الإنسان، 22. <http://usinfo.state.gov/journals/itdhr> (2009/8).
15. أ.د. زايد الحارثي، أ.د. عبد الله المجيدل، أ.د. محمد خير فوال، أ.د. وجيه الصاوي، أ.د. صادق إسماعيل، أ.د. فائق بركات .
16. زايد الحارثي، بناء الاستفتاءات وقياس الاتجاهات، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1992، ص 225.
17. مشروع إطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان، التربية الجديدة، عدد 58، 1995، ص ص (205-212)، ص 207.
18. فتحي يوسف مبارك، حقوق الإنسان في منهج التاريخ للصف الثالث الثانوي الأدبي (دراسة تحليلية)، صحيفة التربية، العدد 1، لسنة التاسعة والثلاثون، أكتوبر 1987.
19. محمد سعيد هيكل، تدريس الديمقراطية وحقوق الإنسان في المرحلة الثانوية، التربية الجديدة، العدد 58، 1995، ص ص (27-33)، ص 29.
20. عمران البخاري، التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم الثانوي، التربية الجديدة، عدد 58، 1995.

21. أحمد خليفة بوشرباك، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في إطار مناهج التعليم في دولة قطر، التربية الجديدة، عدد 58، 1995، ص 134
22. محمد توفيق سلام، نادية محمد عبد المنعم، واقع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالتعليم الثانوي في مصر وصيغة تطويره، التربية الجديدة، عدد 58، 1995، صص (139-149)، ص 147.
23. حسن علي عبد اللطيف، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في مناهج التعليم الثانوي في دولة البحرين، التربية الجديدة، عدد 58، 1995، صص (87-103)، ص 88.
24. حسن علي عبد اللطيف، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، المرجع السابق ص 97.
25. BELARBI, Aicha. Quels droits de l'homme dans les manuels scolaires: cas de-
.l'enseignement fondamental au Maroc/Aicha Belarbi. [S.l.]: [s.n.], 1995
26. BERBERAT, Marc-Alain. Une Education pour les droits de l'homme, In: L'Education des -
droits de l'homme dans l'école maghrébine. Casablanca: Confédération démocratique du
40-Travail, 1989. pp. 37
27. KEFI, Fayza. Le Droit à l'éducation et l'enseignement des droits de l'homme/Fayza Kefi.
.Tunisie: Ministère de l'Information. 1992
28. SECK, Mustapha M. Education aux droits de l'homme: nouvelles idées et horizons In:-
.Revue tunisienne des sciences sociales. No 108. 1992
29. WEBER, Louis. Quel équilibre trouver, dans l'enseignement des droits de l'homme, entre
le caractère universel des principes relatifs à ces droits, et leur mise en forme concrète dans le
contexte historique, social et culturel de chaque pays - In: L'Education des droits de
l'homme dans l'école maghrébine. Casablanca: Confédération démocratique du Travail.
.1989
30. Djangi Ahmad R.: Racism In Higher Education. Paper presented at the annual meeting of the
.American psychological association , Toronto-Canada , 1993
31. Djangi Ahmad R., Ibid , P.1
32. YANG Julia: Chilly campus climate: qualitative study on white racial identity development
.attitudes , University of Pennsylvania(Research report) , Pennsylvania , 1992

The problem of education for human rights in the Kuwaiti educational system.

Dr. Ali Asaad Watfa
Dr. Saad Rgeean Alharia

Introduction

This study discusses the teachers attitudes and their trends towards education on human rights in the contemporary Kuwaiti school.

. The study was carried on a large representative national sample which reached 1807 participants from all the Kuwaiti governorates and different educational levels. And in the 38.39 % male and 61.7 % female.

The study used the descriptive method in the analysis of attitudes and the teachers trends according to teaching human rights in the Kuwaiti school. for this purpose a well-designed and refereed questionnaire was employed to explore this reality and the revelation of its different aspects. the result of the study reveled the existence of a strong inclination of the participants towards teaching human rights and the Kuwaiti constitution in the Kuwaiti schools.

the results also reveled that the majority of the sample expressed a necessity for teaching human rights either in an independent course , or as a part of another course specially the social sciences courses.

The individuals responses of the sample have been statistically significant due to a number of independent variable, and a number of null hypotheses have been reputed representing 38 % in favor of the alternative hypotheses of the null hypotheses formulated for the study.

A number of important recommendations related to the resultants of the study and the nature of teaching human in the Kuwaiti contemporary school has been formatted.